الصِّفاتُ

مسألة الصفات من المسائل الخطيرة التي لا يُستحبّ الاسترسال في تفريعاتها وتشعّب معانيها، لذا سنطوي الكلام فيها طيّاً سريعاً، معتمدين العبارة الواضحة، مجانبين تعقيدات الفلاسفة والمتكلّمين ومصطلحاتهم، مع شيءٍ من التفصيل المقرّب للمعنى.

لم تكن هذه المسألة مدار بحث في عصر الصحابة، وإذا طرأ لأحدهم فهمٌ في شيء منها فإنّه يقف عنده، ولا يجعله مدخلاً لسلسلة لا تنتهي من الشكوك.

ولمّا بلغ الشكّ مبلغه لدى أحدهم أتى أمير المؤمنين عليّاً ﷺ، فقال له: يا أمير المؤمنين، صف لنا ربّنا مثلما نراهُ عياناً، لنزداد له حبّاً، وبه معرفةً.

فغضب أمير المؤمنين لظهور مثل هذه الشكوك والأوهام في الناس، فنادى: الصلاة جامعة! فاجتمع الناسُ حتّى غصّ المسجد بأهله، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه وصلّى على النبيّ ﷺ، ثمّ خطب خطبته الشهيرة بخطبة الأشباح، فوصف الله تعالى بما هو أهله، فقال:

«الحمدُ لله الذي لا يَفِرُّهُ المَنْعُ والجُمودُ، وَلا يُكدِيه الإعطاءُ والجُودُ...

الأوّل الذي لم يكُن لهُ قَبْلٌ فيكون شيءٌ قبله، والآخِر الذي ليس لَهُ بَعْدٌ

فيكون شيءٌ بَعده، والرادِعُ أناسِيَّ الأبصار عن أن تناله أو تُدركه..».

ثمّ قال: «فانظر أيّها السائل: فما دَلَّكَ القرآنُ عليه من صِفَتِه فَائْتَمَّ بِهِ واسْتَضِئْ بنور هدايته، وما كلّفك الشيطانُ عِلمه ممّا ليس في الكتاب عليك فرضُه، ولا في سُنّة النبيّ ﷺ وأئمّة الهُدى أثَرُه، فَكِلْ علمه إلى الله سُبحانه»[1].

فمن عرف هذا الكلام نجا وسلم، ومن ركب الأوهام والظنون تلقّفته مضلّات الفتن فأردته في مهاويها.

يقول الشهرستاني في (المِلَل والنِحَل): إنّ جماعة كثيرة من السَلَف كانوا يُثبتون لله تعالى صفات أزليّة: من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والإنعام، والعِزّة، والعَظَمة. ولا يفرّقون بين صفات الذات وصفات الأفعال، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً، وكذلك يُثبتون صفات خبريّة، مثل: اليدين، والوجه، ولا يؤوّلون ذلك، إلّا أنّهم يقولون: هذه صفات قد وردت في الشرع، فنسمّيها: صفات خبرية.

ولمّا كانت المعتزلة ينفون الصفات، والسَلَف يُثبتون، سمّي السَلَف: (صفاتيّة)، والمعتزلة: (معطّلة)[2].

فبالغ بعض السَلَف في إثبات الصفات إلى حدّ التشبيه بصفات المحدَثات! واقتصر بعضهم على صفات دلّت الأفعال عليها، وما ورد به الخبر.

فافترقوا فيه فريقين: فمنهم من أوّله على وجهٍ يحتمل اللفظ ذلك[3].

---

(١) نهج البلاغة ـ شرح د. صبحي الصالح: ١٢٤، خطبة ٩١.

(٢) والجَهميّة أيضاً مُعطّلة.

(٣) كتأويل اليد بالقوّة أو النعمة، بحسب موقعها. وتأويل العَرش بالمُلك، ونحو ذلك.

ومنهم من توقّف في التأويل، وقال: عرفنا بمُقتضى العقل أنّ الله تعالى ليس كمثلِهِ شيء، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبههُ شيءٌ منها، وقطعنا بذلك، إلّا أنّا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه، مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[1]، ومثل قوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[3] إلى غير ذلك، ولسنا مكلّفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها.

ثمّ إنّ جماعة من المتأخّرين زادوا على ما قاله السَلَف، فقالوا: هذه الآيات لا بُدّ من إجرائها على ظاهرها، والقول بتفسيرها كما وردت من غير تعرّض للتأويل، ولا توقّف في الظاهر. فوقعوا في التشبيه الصِرف، وذلك على خلاف ما اعتقده السَلَف. ولقد كان التشبيه صِرفاً خالصاً في اليهود، لا في كلّهم، بل في القرائين منهم، إذ وجدوا في التوراة ألفاظاً كثيرةً تدلُّ على ذلك[4].

وهذا الأخير هو الذي وقع فيه الشيخ تقيّ الدين ابن تيميّة كما سنرى.

وحين ابتعد بهم الزمن عن العهد الأوّل والثاني، وكثُر الكلام، ضاقت الآفاق على أكثرهم فاضطربوا في تحديد المذهب الصحيح!.

قال الشهرستاني: إنّ السَلَف من أصحاب الحديث لمّا رأوا توغّل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السُنّة التي عهدُوها من الأئمّة الراشدين، ونَصَرَهُم جماعة من أُمراء بني أُميّة على قولهم بالقَدَر، وجماعة من خلفاء بني العبّاس على قولهم بنفي الصفات وخلق القرآن.. تحيّروا في تقرير مذهب أهل السُنّة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم وأخبار النبيّ الأمين ﷺ.

---

(١) طه ٢٠: ٥.

(٢) ص ٣٨: ٧٥.

(٣) الفجر ٨٩: ٢٢.

(٤) الملل والنحل: ٨٤.

فأمّا أحمد بن حنبل، وداود بن عليّ الأصفهاني[١]، وجماعة من أئمّة السَلَف؛ فَجَرَوا على منهاج السَلَف المُتقدّمين عليهم من أصحاب الحديث، مثل: مالك بن أنس، ومقاتل بن سليمان[٢]، وسلكوا طريق السلامة، فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسُنّة، ولا نتعرّض للتأويل.

وكانوا يتحرّزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا: مَن حرّك يده عند قراءة قوله تعالى: ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾، أو أشار بإصبَعيه عند رواية: «قلب المؤمن بين إصبَعين من أصابع الرحمن» وجب قطع يده، وقلعُ إصبَعيه.

غير أنّ جماعة من الشيعة الغالية، وجماعة من أصحاب الحديث الحشويّة صرّحوا بالتشبيه.

أمّا الحشويّة، فمن قولهم: يجوز عليه الانتقال، والنزول، والصعود، والاستقرار، والتمكّن. وله جوارح وأعضاء، من يدٍ ورجلٍ ونحو ذلك، ومع هذا فليس كمثله شيء، لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء[٣].

وهذا الأخير أيضاً كلّه قال به ابن تيميّة وإن غيّر في اللفظ، فتعالى الله عمّا يصفون.. وكان له في بعض مقالاته قصّة، كاد المؤرّخون أن يُخفوها لِفَرط ميلهم..

فالصَّفَدي قال: طُلِبَ إلى مصر أيّام ركن الدين بيبرس الجاشنكير، وعُقد له مجلس في مقالةٍ قالها![٤].

---

(١) هو مؤسّس المذهب الظاهري، الذي اعتمد ظواهر الكتاب والسُنّة مطلقاً، وأنكر التأويل والرأي والقياس، توفّي سنة ٢٧٠ هـ. سير أعلام النبلاء ١٣: ٩٧، الأعلام ٢: ٣٢٣.

(٢) البلخي، المفسّر، متّفق على ضعفه، وقال بعضهم: كذّاباً. وقال أبو حنيفة: مقاتل مُشَبِّه، وجَهْم معطِّل. وقال العسقلاني: كذّبوه وهجروه ورُمي بالتجسيم. سير أعلام النبلاء ٧: ٢٠١، تقريب التهذيب ٢: ٢٧٢/١٣٤٧.

(٣) المنّ والنحل: ٩٥ ـ ٩٦.

(٤) الوافي بالوفيات ٧: ١٩.

ولكن ما هي هذه المقالة ؟ .

كان ابن الوردي أكثر وضوحاً حين قال: استُدعي الشيخ إلى مصر، وعُقد له مجلس، واعتُقل بما نُسِب إليه من التجسيم [١] .

إذن تلك المقالة كانت في التجسيم ! .

ولكن أيّ شيء قال ؟ لا يرتاح المؤرّخون الّذين كانوا جميعاً من أصدقائه أن يكشفوا عنها .

ونظير ذلك قد وقع من قبل، ولكن من غير دعوة إلى مصر، أو سجن، بل كان الأمر على العكس ..

قال ابن كثير: كان وقع ـ في دمشق ـ محنة للشيخ تقيّ الدين ابن تيميّة، وقام عليه جماعة من الفقهاء، وأرادوا إحضاره إلى مجلس القاضي جلال الدين الحنفي، فلم يحضر ! .

فنوديَ في البَلَد في العقيدة التي كان قد سأله عنها أهل حماة، المسمّاة بـ(الحمويّة)، فانتصر له الأمير سيف الدين جاعان، وأرسل يطلب الّذين قاموا عليه، فاختفى كثير منهم، وضربَ جماعةٌ ممّن نادى على العقيدة فسكت الباقون ! [٢] .

وبقي هذا الأمر يكاد يخفى، حتّى جاء الزائر الغريب، الذي لم يكن ينتمي إلى أحد من فقهاء دمشق، فلم يتعصّب لهذا على ذاك، بل هو زائر جوّال يحكي ما شهده بنفسه، لا ما نقله إليه غيره، إنّه الرحّالة الشهير ابن بطوطة ! .

---

(١) تاريخ ابن الوردي ٢: ٢٦٣ أحداث سنة ٧٠٥ هـ.

(٢) البداية والنهاية ١٤: ٤ ـ ٥ أحداث سنة ٦٩٨ هـ.

كان في دمشق تلك الأيام، سائحاً يمضي فيها أيّاماً ليُدَوِّن عنها مشاهداته، ثمّ يرحل عنها خفيف الظلّ..

وشاء الله أن يكون ابن بطوطة حاضراً ذلك المجلس الخطير ليصفه لنا من داخل المسجد الأموي، وفي قُبالَة المنبر حيث يقوم الشيخ تقيّ الدين، ثمّ يسجّل ما شاهدته عيناه وسمعته أذناه تحت عنوانٍ مُلفتٍ للنظر، فلنقرأ مشاهدته كما سجّلها في رحلته، إذ يقول تحت عنوان:

«حكاية الفقيه ذي اللُّوثة[1]!»:

كان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة تقيّ الدين ابن تيميّة، كبير الشأم، يتكلّم في الفنون، إلّا أنّ في عقله شيئاً! وكان أهل دمشق يُعظّمونه أشدّ التعظيم ويعظهم على المنبر، وتكلّم بأمرٍ أنكره الفقهاء..

قال: وكنت إذ ذاك بدمشق فحضرته يوم الجمعة وهو يعِظ الناس على منبر الجامع ويذكّرهم، فكان من جُملة كلامه أن قال: (إنّ الله ينزِلُ إلى سماء الدنيا كنزولي هذا) ونزل درجةً من المنبر!.

فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء، وأنكر ما تكلّم به، فقامت العامّة إلى هذا الفقيه وضربوه بالأيدي والنعال ضرباً كثيراً حتّى سقطت عمامته وظهر على رأسه شاشيّة حرير، فأنكروا عليه لباسها واحتملوه إلى دار عزّ الدين بن مسلم قاضي الحنابلة، فأمر بسجنه، وعزّره بعد ذلك[2]..

ومقولة ابن تيميّة هذه ذكرها ابن حجر العسقلاني أيضاً في الدرر الكامنة[3].

---

(١) اللُّوثة بالضمّ: مَسُّ جنون.

(٢) رحلة ابن بطّوطة: ٩٥. وعَزَّره، أي عاقبه بالجَلد.

(٣) الدرر الكامنة ١: ١٥٤.

أن يذكر الشيخ في درسه شيئاً ثمّ يكتب خلافه ؟! .

إنّ أحداً لم يخالف في أنّ ابن تيميّة لم يقف عند ما وقف عليه بعض متقدّمي السّلَف من الإيمان والتسليم، بل تعدّى ذلك إلى لزوم إجراء المعنى على ظاهره، ثمّ منع من تأويل شيءٍ من آيات الصفات، فعند قوله تعالى: ﴿ *الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ* ﴾[1] لا بُدّ أن نعتقد بما يؤدّيه الظاهر من حقيقة الاستواء على العرش ! .

يقول: والّذين يؤوّلون المعنى فيقولون هنا إنّ المراد بالعرش هو المُلك، والاستواء هو الاستيلاء والتمكّن، أولئك ما قدروا الله حقّ قدره، وما عرفوه حقّ معرفته !![2] .

فيكون عنده الذي جَعَل لله حدّاً، فيكون على عرشٍ محدّدٍ بمعناه الظاهري، وأنّ العرش يحويه، ذلك هو الذي عرف الله حقّ معرفته وقدره حقّ قدره !! .

﴿ *سُبحانه وتعالى عمّا يصِفُون* ﴾ .

فلا هو تمسّك بقول أهل التسليم وإمرار الآيات كما هي، ولا هو أخذ بقول من تأوّل المعنى الظاهر تنزيهاً لله تعالى عن التجسيم والتحديد، ظنّاً منه أنّ من ذهب إلى التأويل فقد ذهب إلى قول المعطّلة الّذين ينفون الصفات الأزلية ؛ كالعلم والقدرة والحكمة ونحوها. وهذا وهم كبير، فبين هذه الصفات الأزلية، وما ذهب إليه من صفات الأجسام في الجلوس والانتقال والنزول والصعود بون شاسع وفارق كبير ! .

ولعلّ الذي أوقعه بهذا شدّة تحامله على منكري الصفات وتحمّسه الشديد في

---

(١) طه ٢٠: ٥.

(٢) التفسير الكبير ١: ٢٧٠.

الردّ عليهم، حتّى وضعه حماسه هذا في الطرف الآخر نقيضاً لهم مبتعداً عن النمط الأوسط.

وزاد في الأمر غرابةً حين أراد أن يحتجّ لعقيدته تلك، فزعم أنّ ذلك هو إجماع السَلَف قاطبةً! وقد قرأتَ عقائد السَلَف في ما جمعه الشهرستاني عنهم في كتابه (الملل والنحل) ممّا نقلناه في مقدّمة هذا الفصل.

ثمّ زعم أنّ أحداً من السَلَف لم يذهب إلى تأويل آيةٍ واحدة من آيات الصفات أو حديثٍ واحد من أحاديث الصفات، فقال ما نصّه:

أمّا الذي أقوله الآن وأكتبه، وإن كنتُ لم أكتبه فيما تقدّم من أجوبتي، وإنّما أقوله في كثيرٍ من المجالس: إنّ جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعتُ التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة تفسير! فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحدٍ من الصحابة أنّه تأوّل شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف[1].

ولكي نعرف مدى نصيب هذا الكلام من الصحّة نقف عند واحدة من أُولى آيات الصفات في القرآن الكريم، ومع التفسير الذي عدّه الشيخ ابن تيميّة أحسن التفاسير (ليس فيه بدعة، ولا يروي عن المُتّهمين)[2]، ذلك هو تفسير الطبري، والآية هي تلك التي قال فيها ابن تيميّة إنّها أعظم آيات الصفات[3]، وهي آية الكرسيّ، الخامسة والخمسين بعد المئتين من سورة البقرة:

---

(١) تفسير سورة النور «ابن تيمية»: ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٢) مقدّمة في أصول التفسير: ٥١، وقد تقدّم في ص ٧٣، وسيأتي في هذا الفصل أيضاً.

(٣) الفتاوى الكبرى ٦: ٣٢٢.

وأوّل شيءٍ ذكره الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمٰوٰتِ وَالأَرْضَ ﴾ حديثين أخرجهما بالإسناد إلى ابن عبّاس، فقال:

اختلف أهل التأويل في معنى الكرسيّ، فقال بعضهم: هو علم الله تعالى ذِكره.

ذِكرُ مَن قال ذلك:

ـ أبو كُريب وسلم بن جنادة، عن ابن إدريس، عن مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس، قال: (كُرسيُّهُ) عِلْمُهُ.

ـ يعقوب بن إبراهيم، عن هشيم، عن مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبّاس: (كُرسيُّه) عِلْمُه، ألا ترى إلى قوله: ﴿ ولا يَؤُدُه حِفْظُهُما ﴾ ؟[1].

فحين ابتدأ الطبري بقوله: اختلف أهل التأويل، كان الشيخ تقيّ الدين يجزم بأنّ السَلَفَ لم يختلفوا في شيء من آيات الصفات!.

وحين يجزم الشيخ تقيّ الدين ابن تيميّة قائلاً: لم أجد إلى ساعتي هذه عن أحدٍ من الصحابة أنّه تأوّل شيئاً من آيات الصفات، يفتتح الطبري تفسيره بتأويل الصحابي الجليل ابن عبّاس على خلاف ما يذهب إليه الشيخ ابن تيميّة !!.

فهو يذهب إلى ما جاءت به الحشويّة من أخبار ذكرها الطبري بعد قول ابن عبّاس، مفادها أنّ الكرسيّ هو موضع القدمين من العرش، أو هو العرش الذي يقعد عليه الله تعالى شأنه فلا يفضل منه مقدار أربع أصابع، وله أطيط كأطيط الرحل

---

(١) تفسير الطبري ٣: ٧.

الجديد !![١].

ثمّ ختم الطبري بقوله: وأمّا الذي يدلّ على صحّته ظاهر القرآن فقول ابن عبّاس: هو علمه. وذلك لدلالة قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَؤُدُهُ حِفْظُهُمَا ﴾. إلى آخر كلامه.

ثم ينتقل إلى قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ من نفس الآية وهي أيضاً ممّا جاء في الصفات، إذ يذهب أهل التجسيم إلى أنّ العلوّ هو علوّ المكان أي جهة الفوق، وهو الذي ينصره ابن تيميّة ويجزم أنّه كلام السَّلَف بلا خلاف !.

فيقول الطبري: واختلف أهل البحث في معنى قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾!.

فقال بعضهم: يعني بذلك: وهو العليّ عن النظير والأشباه، وأنكروا أن يكون معنى ذلك هو العليّ المكان. وقالوا: غير جائز أن يخلو منه مكان، ولا معنى لوصفه بعلوّ المكان، لأنّ ذلك وصفه بأنّه في مكان دون مكان[٢].

فهذا كلّه من قول السَّلَف في التأويل، في آية واحدة، هي أعظم آيات الصفات، لتعرف بعد ذلك أين موقع مقالة (شيخ الإسلام) ابن تيميّة المتقدّمة:

« طالعتُ التفاسير المنقولة عن الصحابة... فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحدٍ من الصحابة أنّه تأوّل شيئاً من آيات الصفات » ![٣].

ثمّ إنّ الشيخ ابن تيميّة يصف تفسير ابن عطيّة بأنّه أرجح التفاسير كلّها بعد تفسير الطبري، فماذا يقول ابن عطيّة ؟.

---

(١) الأطيط: الصوتُ الذي يُسمع من الكرسي الجديد إذا جلس عليه أحد.

(٢) تفسير الطبري ٣: ٩.

(٣) مقدّمة في أصول التفسير: ٥٣.

أثبت ابن عطيّة ما نقلناه هنا عن الطبري من تفسير ابن عبّاس للكرسيّ، وتفسير (العليّ)، ثمّ قال في أخبار الحشويّة التي رواها الطبريّ بعد هذا، وبها تمسّك ابن تيميّة، قال ابن عطيّة ما نصّه: هذه أقوال جَهلَة مجسّمين، وكان الواجب أن لا تُحكى![1].

وفي هذا من الموعظة ما يكفي! ومن غريب ما استدلّ به ابن تيميّة على جهة العلوّ هذه شاهدان عجيبان:

الأوّل: قول فرعون في ما حكاهُ القرآن الكريم: ﴿ *وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلٰهِ مُوسَىٰ* ﴾[2] فعلم فرعون أنّ إله موسى إنّما هو في السماء لا غير!.

ونَسَبَ علم فرعون هذا إلى إخبار موسى إيّاه[3] ولكن أين أخبره موسى؟ القرآن لم يقل بذلك، ولا جاء به حديث، ولكنّ الشيخ استظهره من قول فرعون «وإني لأظنّهُ من الكاذبين»! ولا يخلو هذا من تعسّف ظاهر في نصرة المذهب.

والثاني: رفع اليدين في الدعاء، دليل على أنّ الله تعالى في السماء![4].

ترى هل في توجّه المصلّين إلى الكعبة الشريفة وقول كلّ منهم في استفتاح صلاته: «وجّهتُ وجهي للّذي فطر السماوات والأرض»، هل فيه دليل على أنّه تعالى هناك في الكعبة المشرّفة؟!.

سبحانه وتعالى عمّا يصفون، وهو تعالى القائل: ﴿ *وما قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ* ﴾.

---

(١) فتح القدير «الشوكاني» ١: ٢٧٢

(٢) غافر ـ ٤٠: ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) ابن تيميّة: (العقيدة الحمويّة الكبرى: ٢٣٢)، العقود الدرّيّة: ٧٧.

(٤) ابن تيميّة: (العقيدة الحمويّة الكبرى: ٩٤)، شرح حديث النزول: ٥٩، والعقود الدرّيّة: ٧٩.

وللشيخ في الصفات كلامٌ كثير لم يصلنا في كتبه لكن من كلامه (المُضاع) ما تسرّب عنوةً، كالّذي نقله ابن بطّوطة وابن حجر العسقلاني، وشيءٌ ممّا نقله عنه معاصره الكبير أبو حيّان الأندلسي صاحب تفسيرَي (البحر المحيط) و(النهر المادّ من البحر)، وقد نقل فيهما أشياء من كلام ابن تيميّة في الصفات وردّ عليه في مواضع كثيرة، غير أنّك لا تجد الآن من هذه المواضع الكثيرة حرفاً واحداً في المطبوع من هذين الكتابين! ولولا أنّ آخرين نقلوا عن أبي حيّان بعض كلامه لضاع واختفى أثره!.

ومن ذلك المنقول عن أبي حيّان في كتابه (النهر)، قوله: قرأت في (كتاب العرش) لأحمد بن تيميّة ما صورته بخطّه: «إنّ الله تعالى يجلس على الكرسيّ، وقد أخلى مكاناً يقعد معه فيه رسول الله».

نقله عن أبي حيّان الشيخ يوسف النبهاني في (شواهد الحقّ: ١٣٠) ونقل عنه صاحب (كشف الظنون)[1].

وقد ذكر أصحاب التفاسير هذا القول منسوباً إلى مجاهد، ثمّ عقّبوا له بقولهم: إنّ لمجاهد قولين متروكين، هذا أوّلهما.

---

(١) كشف الظنون ٢: ١٤٣٨.